

الحمد لله

باسم الشعب

أصدر مجلس تنازع الاختصاص القرار التالي :

بعد الاطلاع على ملف القضية عدد 14308 المرفوعة :

من المدعي : أحمد بن التليلي بن ساسي.

القاطن بحي 18 جانفي عدد 52 برج السدرية حمام الأنف.

ضد : وزير الصحة العمومية.

بمقره بتونس.

وبعد الإطلاع على القرار الوقتي الصادر فيها عن المحكمة الإدارية والقاضي بإرجاء النظر وإحالة ملفها على مجلس التنازع للبت في مسألة الإختصاص.

وبعد الإطلاع على بقية الوثائق المظروفة بالملف.

وبعد الإطلاع على قرار السيد رئيس المجلس المتعلق بتعيين السيد محمد النفيسي عضوا مقررا لتهيئة القضية وإعداد بحث في الموضوع.

وبعد الإطلاع على تقرير العضو المقرر المذكور المؤرخ في 27 فيفري 2001 والذي ضمنه ملحوظاته بشأنها.

وبعد الإطلاع على القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 المتعلق بتوزيع الاختصاص بين المحاكم العدلية والمحكمة الإدارية وإحداث مجلس تنازع الاختصاص.

وبعد مداولة القانونية بحجرة الشورى صرح بما يلي :

من الوجهة الاجرائية :

حيث تأسست الإحالة على أحكام الفصل 9 من القانون الأساسي عدد 38 لسنة 1996 المؤرخ في 03 جوان 1996 التي توجب اقتترانها بما يفيد صدور حكم عن إحدى المحاكم العدلية غير قابل للطعن يقضي بعدم الاختصاص بناء على أن النزاع لا يرجع لها بالنظر.

وحيث إنه بالاطلاع على أوراق الملف اتضح أنها لا تحتوي على ما يفيد عدم قابلية الحكم الاستئنافي المدني عدد 965908 الصادر في 1991/11/06 بعدم الاختصاص للطعن، ومن ثم فقد أضحت الإحالة سابقة لأوانها ومتعينة الرد على حالتها.

ولهذه الأسباب :

قرر المجلس عدم قبول الإحالة.

وقد صدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم الثلاثاء 27 فيفري 2001 برئاسة السيد الطبيب اللومسي الرئيس الأول للمحكمة الإدارية وعضوية المستشارين السادة رؤوف المراكشي ومحمد النفيسي والتيجاني عبيد ومحمد القلسي وفوزي بن حماد والحبیب جاء بالله وبحضور كاتبة الجلسة السيدة صباح فرحات اسماعيل.

وحرر في تاريخه

كاتبة المجلس

صباح فرحات اسماعيل

العضو المقرر

محمد النفيسي

الرئيس

الطبيب اللومسي